

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، عمر خليفات

التمييز :-

وكيله المحامي

التمييز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/١٠٣٨) القاضي : (بوضع التمييز بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة فيما ذهبت إليه في قرارها لبناء قناعتها على مجموعة من البيانات وقنعت بشهاداتهم علماً بأن الشاهدين للمميز مما أجبره على الدفاع عن نفسه .

٢. أخطأت المحكمة ولم تأخذ بما ورد في إسقاط الحق الشخصي حيث لم تأخذ المحكمة بالروابط الأسرية والاجتماعية بين الأخوين والأسرة .
٣. أخطأت المحكمة واستندت في قرارها بأن الإصابة تشكل خطورة بالرغم من عدم مناقشة الطبيب الشرعي الذي لم يكن متواجداً ولم يتح الفرصة بمناقشته لغيابه حيث إن المحكمة خالفت القانون والأصول لا سيما وإنها بينة رسمية وبينة نيابة .
٤. أخطأت المحكمة باعتبار أن الإصابة شكلت خطورة على حياة المشتكي ولكنها إصابة سطحية .
٥. ثبت ومن الوقائع تهجم المشتكي وخاله على المميز بصورة بشعة .
٦. المميز شاب في مقتبل العمر ولم يكن له أسبقيات قضائية والمشادة الكلامية بين أخوين تجمع بينهما روابط أسرية وعائلية .
٧. قرار المحكمة جاء مجحفاً بحق المميز وقاسياً .
٨. أخطأت المحكمة بمثل المتهم أمامها بدون محام حيث إن المميز لم يعرف الألفاظ والعبارات القانونية مما حرم من تقديم بيناته التي تغير في نتيجة الحكم .
٩. المميز يلتمس رافة محكمته بالأخذ بالأسباب التقديرية المخففة سيما أن المشادة الكلامية بين أخوين وقد تصالحا بهذه القضية وهم من منزل واحد لهذه الأسباب ولأي أسباب تراها محكمته فإن المميز يلتمس من محكمته :-
١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم .
٢. نقض القرار المميز موضوعاً والسماح للمميز بتقديم مرافعاته بواسطة محامي وبالتناوب إعلان براءته أو عدم مسؤوليته لظروف القضية التي بين يدي عدالتكم أو وقف تنفيذ العقوبة .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٦ وبكتابه رقم (٢٠١٤/٥) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية لمحكمة سندا لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً إن الحكم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها رقم (٢٠١٣/٥٤٦) قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة عن :-

١. جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .
٢. جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت حكمها رقم (٢٠١٣/١٠٣٨) تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية :-

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٧ حصلت مشادة كلامية فيما بين المجني عليه علي و ( هو شقيق المتهم ) من جهة وما بين خاله المدعو الصالح من جهة أخرى وتشابكا بالأيدي فما كان من المتهم إلا أن قام بإخراج (موسى) من جيبه وقام بطعن شقيقه المجني عليه في خصرته قاصداً قتله وتم إسعاف المجني عليه إلى المستشفى حيث جرى إسعافه واحتصل على تقرير طبي قطعي يفيد بأن الإصابة أدت إلى تعرض المجني عليه لجرح نافذ في الخصرة اليمنى مع وجود استرواح هوائي في الصدر من اليمين وكانت حالته سيئة وإن الإصابة الأولية قد شكّلت خطورة على حياته وقُدّمت الشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها حيث توصلت إلى إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه بطعن شقيقه المجني عليه بواسطة (موسى) وإصابته في خصرته وأدت هذه الطعنة إلى جرح نافذ في الخاصرة اليمنى مع وجود استرواح هوائي في الصدر من اليمين وكانت حالته سيئة وكانت الإصابة قد شكّلت خطورة على حياة المصاب ولولا العناية الإلهية ثم الإسعافات الأولية التي أجريت للمصاب فإن هذا الفعل والنية التي كانت تحركها يُستشف منها أنها كانت تود إزهاق روح المجني عليه بدليل الأداة المستخدمة وهي خطرة بطبيعتها (الموسى المستعمل) ومكان الإصابة وشدة الإصابة ومكانها الخطر والتعبير اللفظي الذي أطلقه المتهم أثناء الطعن بالقول (خذ يا ) وإن هذه الأفعال والأقوال الصادرة عن المتهم قد خاب أثرها لأسباب خارجة عن إرادة المتهم وهي إسعاف المجني عليه في الحال إلى المستشفى من قبل المتواجدين وإجراء الإسعاف والمداخلات الطبية التي أجريت للمصاب ، هذه الأفعال مجتمعة وبهذا الوصف تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل وفقاً لأحكام المادتين (٧٠ و ٣٢٦) من قانون العقوبات وإن الأداة المستخدمة (الموسى) وهو الأداة التي لا يسمح القانون بحمله وحيازته يُشكّل جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات وكما جاء بإسناد النيابة العامة .

### وقضت بما يلي :-

أولاً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٥) عقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس لمدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٢/٣٢٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٧٠ و ٣٢٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين (٧٠ و ٣٢٦) من قانون العقوبات قررت المحكمة ما يلي :-

أولاً : وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وتضمنه نفقات المحاكمة ومصاريفها ومصادرة الأداة المضبوطة .

ونظراً لإسقاط المشتكي لحقه الشخصي عن المجرم والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تنزّل العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف مع تضمنه الرسوم والمصاريف والنفقات ومصادرة الأداة المضبوطة .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف مع تضمنه النفقات والمصاريف ومصادرة الأداة المضبوطة وإرجاء تنفيذ العقوبة إلى حين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتضِ المتهم المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز، كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية لمحكمة عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :-

بالنسبة للسببين الأول والخامس :-

والدائرين حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى على عدم مراعاة إن المحكوم عليه كان في حالة دفاع عن نفسه .

فإننا نجد إنه وبالرجوع إلى نص المادة (٣٤١) عقوبات نجد إن حالة الدفاع المشروع تنهض في الحالات التالية :-

١. فعل من يقتل غيره أو يصيبه بجراح أو بأي فعل مؤثر دفاعاً عن نفسه أو عرضه أو على نفس غيره أو عرضه بشرط أن :-

أ. أن يقع الدفع حال وقوع الاعتداء .

ب. أن يكون الاعتداء غير محق .

ج. أن لا يكون باستطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر .

وقد استقر الفقه والقضاء على أن يكون السلاح أو الأدوات الحادة التي مع الشخص الذي كان مبادراً بالهجوم مساوياً أو أكثر فعالية من السلاح الذي مع الشخص الذي يعد في حالة دفاع عن نفسه .

وفي الواقعة المعروضة فإنه تدور على لسان المتهم / المميز إن المجني عليه كان معه قنوة وإنه تعرض للضرب وفي تلك الأثناء قام بفتح (موسى كباس) (قرن الغزال) كان معه وقام بطعن شقيقه المجني عليه على خصرته اليمنى وهرب في حين أن باقي الشهود أكدوا فقط على وقوع مشادة كلامية ما بين الشاهد وبين المتهم وهو خاله ووالد زوجته على أثر قيامه

برمي الطلاق على زوجته وهي ابنة شقيقه الشاهد وحصلت المشادة

الكلامية بين وعلى أثر هذه المشادة تدخل شقيق (المجني عليه)

للحجز ولم يكن المتهم يرغب بأن يتدخل شقيقه بما يدور من تشابك بينه وبين

الشاهد أيمن حينها تفاجأ المجني عليه بشقيقه المتهم يقول به (خذ يا

قطعنه في خصرته اليمنى بواسطة أداة حادة ولم يرد على لسان أي من الشهود بأن

المجني عليه كان يحمل قنوة أو أنه قام بضرب المتهم وأن الثابت في أوراق هذه

الدعوى هو حدوث مشادة كلامية ما بين المتهم وخاله والد زوجته



والمجني عليه وتطورها إلى تشابك بالأيدي بسبب رمي المتهم يمين الطلاق على زوجته فتدخل المجني عليه بالمشادة الكلامية وقام المتهم بطعن شقيقه علي بالأداة الحادة التي كانت معه على خاصرته اليمنى مما أدى إلى إصابته بجرح نافذ في الخصرة مع وجود استرواح هوائي في الصدر وكانت حالته سيئة وإن الإصابة الأولية شكلت خطورة على حياته .

وبالرجوع إلى شروط وقوع حالة الدفاع الشرعي فإننا نجد إن تلك الشروط الثلاثة غير متوافرة وحتى وعلى الفرض الساقط بأن المتهم / المميز ووفقاً لادعائه بأنه قد تعرض للضرب من قبل شقيقه فإن الشرط الثالث من شروط الدفاع الشرعي غير متوافر وهو إنه كان باستطاعته التخلص من الاعتداء المزعوم وأن لا يبادر أخاه بطعنه بالأداة الحادة .

وعليه فإن حالة الدفاع الشرعي وفقاً لنص المادة (٣٤١) عقوبات غير متوافرة في هذه الواقعة الأمر الذي يتعين معه رد هذين السببين .

#### بالنسبة للسببين الثالث والرابع :-

الذين ينعي فيهما الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأهما بإبراز شهادة الطبيب الشرعي الدكتور ونحن نجد إن هذه الشهادة والتي ورد فيها بأن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه قد شكلت خطورة على حياته حيث ورد فيها أيضاً إن المجني عليه علي قد تعرض لجرح نافذ في الخصرة اليمنى مع وجود استرواح هوائي في الصدر من اليمين وإن حالته كانت سيئة مع وجود اشتباه ورم دموي في الكبد وأكد أن التوقيع الوارد على التقرير توقيعه وحيث ثبت للمحكمة سفر الشاهد الطبيب الشرعي إلى خارج البلاد فإن قيام المحكمة بإبراز شهادة الشاهد بناءً على طلب المدعي العام عملاً بأحكام المادة (١/١٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية هو إجراء موافق للأصول القانونية وعليه فإن هذين السببين لا يردان على القرار ويتعين ردهما .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز والدائرة حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع يتبين :-

#### أ . من حيث الواقعة الجرمية :-

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بيانات قانونية ثابتة في الدعوى وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البيانات ومناقشتها مناقشة وافية وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وخصوصاً أقوال المتهم في التحقيقات الشرطية ولدى المدعي العام وبالحدود التي تقنع بها وشهادة كل من شهود النيابة العامة :-

١ . المجنى عليه

٢

٣

٤ . الملازم

٥ . شهادة الطبيب الشرعي الدكتور المبرز م/١ والتي أبرزت بسبب كونه متواجداً خارج البلاد .

والتي انتهت جميعها إلى إنه بتاريخ ٢٠١٣/٥/٧ حصلت مشادة كلامية بين المجنى عليه وشقيقه المتهم / المميز من جهة وخالهما المدعو وهو والد زوجة المتهم وتشابكا بالأيدي فقام المتهم / المميز بإخراج (موسى) من جيبه وطعن شقيقه في خاصرته قاصداً قتله وتم إسعافه إلى المستشفى واحتصل على تقرير طبيبي قطعي بأن الإصابة أدت إلى تعرض المجنى عليه



لجرح نافذ في خاصرته اليمنى مع وجود استرواح هوائي في الصدر وإن حالته كانت سيئة وإن الإصابة قد شكلت خطورة على حياته .

ومحکمنا تقر محكمة الجنایات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية .

#### ب. من حيث التطبيق القانوني :-

نجد إن الأفعال التي قارفها المتهم / المميز ، والمتمثلة بقيامه بطعن شقيقه المجني عليه بواسطة (موسى) وإصابته في خاصرته وأدت هذه الإصابة إلى جرح نافذ في الخاصرة اليمنى مع وجود استرواح هوائي في الصدر وكانت حالته سيئة وإن الإصابة التي لحقت به شكلت خطورة على حياته ولولا العناية الإلهية والإسعافات الأولية التي أجريت له لأدت تلك الإصابة إلى وفاته وإن هذه الأفعال التي قارفها المتهم / المميز تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وإن حمل المتهم (للموسى) والذي لا يسمح القانون بحمله وحيازته تشكل جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات وهو ما توصلت إليه محكمة الجنایات الكبرى من حيث التطبيق القانوني ونقراها على ذلك .

#### ج. ومن حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة على المتهم / المميز تقع ضمن الحد القانوني المنصوص عليه لمثل تلك الجرائم بعد أن قامت المحكمة باستعمال الأسباب المخففة التقديرية عملاً بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات وتنزيلها إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف مع تضمينه الرسوم والمصاريف والنفقات ومصادرة الأداة الحادة .

لكل ما تقدم تغدو أسباب التمييز لا ترد على القرار المطعون فيه ولا تنال منه مما يتعين معه ردها .

أما عن كون القرار المطعون فيه مميزاً بحكم القانون فإننا نجد في ردنا على أسباب التمييز المقدم من المتهم / المميز رداً على ذلك ونحيل إليه تجنباً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع

lawpedia.jo